

القرار ١٦١٤ (٢٠٠٥)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٥٢٤١، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، بما في ذلك القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والقرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وكذلك إلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، وبخاصة البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)،

وإذ يشير كذلك إلى رسالة رئيسه الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/500)،

وإذ يشير أيضا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومفاده أنه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ولتت المتطلبات المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460)، وكذلك إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومفاده أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنجزت بشكل أساسي جزأين من أجزاء ولايتها الثلاثة، وأنها تركز اهتمامها الآن على مهمتها المتبقية المتمثلة في إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين،

وإذ يعيد تأكيد اعتراف المجلس بالخط الأزرق خطأ صالحا لغرض تأكيد انسحاب إسرائيل عملا بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وبضرورة احترام الخط الأزرق بأكمله،

وإذ يساوره شديد القلق لاستمرار التوتر والعنف على امتداد الخط الأزرق، وبخاصة المعارك التي اندلعت في أيار/مايو والحادثة الخطيرة التي وقعت في ٢٩ حزيران/يونيه، واللذان أظهرتا مرة أخرى أن الوضع ما زال متقلبا وهشًا، على نحو ما أشار إليه تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/460)،

وإذ يؤكد من جديد الطبيعة المؤقتة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان،
وإذ يشير إلى قراره ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠،
وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٠،

وإذ يشير كذلك إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم
المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان تمديد ولاية القوة لفترة جديدة مدتها ستة أشهر
المقدم في الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بأعمالها
لدى الأمم المتحدة (S/2005/444)،

وإذ يحيط علما برأي الأمين العام الذي أفاد فيه بأن الوضع لا يحتمل تغيير ولاية
القوة أو إعادة تشكيلها مرة أخرى في هذه المرحلة، وبتوصيته بتمديد ولايتها دون إدخال
أي تغييرات على قوامها وتكوينها،

١ - يؤيد تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ
٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/460)؛

٢ - يقرر تمديد الولاية الحالية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛

٣ - يكرر تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله
السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، وتحت السلطة الوحيدة والحصريّة لحكومة لبنان؛

٤ - يدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك الحادثتان اللتان وقعتا في الآونة
الأخيرة عبر الخط الأزرق وأسفرتا عن مقتل وجرح أفراد من الجانبين، ويعرب عن قلقه
الشديد إزاء الخروقات الخطيرة والانتهاكات البحرية والبرية والانتهاكات الجوية المتواصلة
لخط الانسحاب، ويحث الطرفين على وضع حد لهذه الانتهاكات، والامتناع عن القيام بأي
عمل أو استفزاز يمكن أن يفضي إلى زيادة تصعيد حدة التوتر، والتقيّد الدقيق بالتزامهما
باحترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، من
خلال جملة من التدابير منها تجنب أي عمل من شأنه أن يعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر؛

٥ - يكرر طلبه إلى الطرفين مواصلة الوفاء بما تعهدا به من الالتزام بالاحترام
الكامل لخط الانسحاب الكامل الذي حدده الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير

الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590) وممارسة أقصى درجات ضبط النفس؛

٦ - يدعو حكومة لبنان إلى أن تبسط بشكل كامل وتمارس وحدها سلطتها الحصرية والفعالية في كافة أرجاء الجنوب، وذلك من خلال جملة تدابير منها نشر عدد كاف من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية، لكفالة إشاعة أجواء هادئة في جميع أرجاء المنطقة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأن تحكم سيطرتها على استخدام القوة وتحصره فيها في كامل أراضيها، وتمنع شن الهجمات من لبنان عبر الخط الأزرق؛

٧ - يرحب باعتزام الأمين العام أن يناقش مع الحكومة اللبنانية الخطوات المقبلة المزمع اتخاذها لزيادة بسط سلطتها على الجنوب؛

٨ - يؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على وقف إطلاق النار على امتداد خط الانسحاب عن طريق الدوريات المتنقلة برا وجوا وأعمال المراقبة من المواقع الثابتة وعن طريق إقامة اتصالات وثيقة مع الطرفين بهدف تصحيح الانتهاكات والتوصل إلى حلول للحوادث ومنع تصاعد حدتها، ويؤكد في الوقت نفسه على تحمل الطرفين مسؤولية رئيسية في هذا الصدد؛

٩ - يرحب بما تقدمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من مساهمة مستمرة في عمليات إزالة الألغام، ويشجع على مواصلة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة لبنان في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام دعماً للاستمرار في تطوير قدرتها الوطنية على القيام بهذه الأعمال في إزالة التهديد المتبقي الذي تشكله الألغام والذخائر غير المنفجرة في الجنوب، ويثني على البلدان المانحة لدعمها هذه الجهود بالتبرعات المالية والعينية ويشجع على زيادة المساهمات الدولية، ويشدد على ضرورة تزويد حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأي خرائط وسجلات إضافية موجودة تتعلق بقبول الألغام؛

١٠ - يطلب إلى الطرفين أن يكفلا تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية تنقل كاملة في سائر أنحاء منطقة عملياتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ويطلب إلى القوة الإبلاغ عن أي عراقيل قد تواجهها أثناء تأديتها لولايتها، ويكرر مناشدته الطرفين التعاون بالكامل مع الأمم المتحدة وقوتها المؤقتة في لبنان؛

١١ - يرحب بالجهود التي تبذلها القوة لتنفيذ سياسة الأمين العام الداعية إلى عدم التسامح على الإطلاق إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية وكفالة امتثال أفرادها على نحو كامل لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإبقاء مجلس الأمن على اطلاع عليها،

ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة، بما في ذلك إجراء تدريب لتوعية أفرادها قبل نشرهم، واتخاذ تدابير تأديبية وإجراءات أخرى تكفل مساءلتهم التامة في حالة ما إذا بدر منهم سلوك من ذلك القبيل؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته حول تنفيذ هذا القرار مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس قبل انتهاء الولاية الحالية، وكذلك عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمهام التي تؤديها حالياً هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛

١٣ - **يعرب** عن اعتزازه مواصلة استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيكلها بصورة منتظمة آخذاً بعين الاعتبار الحالة السائدة على أرض الواقع، والأنشطة التي تضطلع بها القوة بالفعل في منطقة عملياتها وما تسهم به في المهمة المتبقية المتمثلة في إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين؛ وآراء الحكومة اللبنانية والآثار التي تترتب على القوة نتيجة لتعزيز وجود الجيش اللبناني في الجنوب؛

١٤ - **يتطلع** إلى إنجاز ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في وقت مبكر؛

١٥ - **يشدد** على أهمية ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها قراراه ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.